دور السياسات الحكومية في تعزيز التعايش السلمي ومواجهة التطرف في العراق بعد ٢٠١٧

ا.د. ابتسام حاتم علوان
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
ا.د. دينا محمد جبر
كلية العلوم السياسية / جامعة بغدا

ا.د. دينا محمد جبر
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
deena.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ا.د. ابتسام حاتم علوان
الجامعة الستنصرية / كلية العلوم السياسية
.dr.ebtisam_h2016@uomustansiriyah.edu

الملخص
تودي السياسات الحكومية دورًا أساسيًا في تعزيز التعايش السلمي ومواجهة التطرف داخل المجتمعات وذلك من خلال سن تشريعات قوية وتعزيز التعليم والتوعية وتشجيع الدمج الاجتماعي والاقتصادي اذ يمكن للحكومات ان تخلق بيئات تزدهر فيها قيم التسامح والاحترام و تساهم المبادرات مثل الحوارات بين الأديان والثقافات ودعم منظمات المجتمع المدني وحملات الإعلام الإيجابية في تعزيز النسيج الاجتماعي مما يجعله أكثر مرونة في مواجهة قوى الانقسام والتطرف. من خلال استراتيجيات شاملة تستطيع للحكومات من خلالها ضمان شعور جميع المواطنين بالقيمة والحماية مما يقلل من جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة ويعزز أمة أكثر انسجامًا وتوحدًا.

الكلمات المفتاحية: التعايش السلمي ، السياسات العامة ، الإجراءات الحكومية ، مواجهة التطرف

"The Role of Governmental Policies in Promoting Peaceful Coexistence and Combating Extremism in Iraq Post-2017"

Governmental policies play a crucial role in fostering peaceful coexistence and countering extremism within societies. By enacting robust legislation, promoting education and awareness, and encouraging social and economic integration, governments can create environments where tolerance and respect thrive. Initiatives such as interfaith and intercultural dialogues, support for civil society organizations, and positive media campaigns further strengthen the social fabric, making it resilient against the forces of division and radicalization. Through comprehensive and inclusive strategies, governments can ensure that all citizens feel valued and protected, thereby reducing the appeal of extremist ideologies and contributing to a more harmonious and unified nation. Public policy is an essential function that political systems of all forms and types cannot abandon. As for the policy of peaceful coexistence, it has been proven that genuinely promoting it in the post-conflict phase between warring factions within the state is a long and arduous task. The longer the conflicts and wars, the more complex they become. Notably, the concept of peaceful coexistence among the

components of the Iraqi people is weak, and peaceful coexistence within Iraqi society is characterized by fragility and is prone to threats at any moment. This society, troubled in its social relationships, now needs the concept of coexistence more than ever before, and it must be entrenched through the practice of democracy in Iraq in a way that guarantees rights and duties for all, to restore mutual trust among the components of this society and make them feel they are citizens of the state.

the keywords-: Peaceful coexistence ، Public policies ، Governmental actions ،Countering extremism.

المقدمة:

ان السياسة العامة هي وظيفة لا يمكن ان تتخلى عنها الانظمة السياسية على اختلاف اشكالها وانواعها واما بالنسبة لسياسة التعايش السلمي فقد ثبت ان اشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة هو عمل شاق وطويل وانه كلما كانت الصراعات والحروب طويلة كلما كانت اكثر تعقيداً والامر اللافت ان مفهوم التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي ضعيف وإن التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي يتسم بالهشاشة وعرضة للتهديد في أية لحظة فهذا المجتمع المأزوم في علاقاته الاجتماعية بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مفردة التعايش وترسيخها من خلال ممارسة الديمقراطية في العراق بالشكل الذي يكفل الحقوق والواجبات للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين مكونات هذا المجتمع بالشكل الذي يشعرهم بأنهم مواطنين في الدولة.

أهمية الدراسة :تتمثل أهمية البحث في بيان الاليات والإجراءات الحكومية التي تعزز التعايش السلمي في العراق وبيان هذه الإجراءات على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إشكالية البحث : ينطلق البحث من إشكالية تتمحور حول مدى فاعلية الإجراءات الحكومية في تعزيز التعايش السلمي في العراق وعليه يطرح سؤال أساسي حول ماهية الإجراءات الحكومية التي تعزز التعايش والسلم المجتمعي) والتي تنطلق منها أسئلة فرعية تتمحور كالاتي :-

١. ماهو التعايش السلمي ؟
٢. ماواقع التعايش السلمي في العراق ؟
٣. ماالاجراءات والسياسات الحكومية لتعزيز التعايش السلمي ومواجهة التطرف في العراق .

فرضية البحث : تقوم فرضية البحث على ان للإجراءات والسياسات الحكومية دور فعال ومؤثر في تعزيز التعايش والتماسك المجتمعي ومواجهة التطرف).

منهجية البحث : وفقا لمتطلبات الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوظيفي –البنيوي لبيان الإجراءات الحكومية المتبعة في تعزيز التعايش السلمي.

المحور الاول: التعايش السلمي في العراق:

شهد العراق بعد تغير النظام السياسي في العام ٢٠٠٣، تصاعد اعمال العنف بشكل كبير وواسع وعلى مختلف الصعد مما ادى الى تنامي التحديات سواء كانت على المستوى الداخل او الخارج ونتيجة لعدم نجاح السياسات العامة للدولة في تقديم الحلول او المعالجات الحقيقية ، ويعد مصطلح التعايش السلمي من المصطلحات المهمة وليست بحديثة فهو مصطلح حظي باهتمام الباحثين والمختصين بالشأن العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وللتعايش السلمي في العراق مقومات كما توجد معوقات اذ يعد المقوم السياسي للتعايش السلمي في العراق قاعدة اساس ومهم بالنسبة لبقية المقومات مثل المقومات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن القول ان المقوم السياسي يمكن اعتباره نقطة انطلاق للتعايش السلمي ولتفعيل بقية المقومات للتعايش السلمي في العراق ، إذ يتفرع المقوم السياسي الى عدة تفرعات منها الديمقراطية بما تمثله من حاجة ضرورية لترسيخ قيم وثقافة التعايش، والدستور بما يحويه من مواد تعد مثبتة لأركان التعايش السلمي في العراق فهو

المرجع الاعلى لمؤسسات الدولة، ومن هنا تبزغ اهميته في تعزيز فرص التعايش السلمي ويعد ومن المقومات الاساسية والمهمة للتعايش السلمي في العراق الضامن لجميع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاقليات في العراق بمختلف انواعها بعدما عانوا ما عانوه من اضطهاد سياسي قبل عام ٢٠٠٣، كما ان وجود منظمات المجتمع وفعاليتها وضمان حمايتها ودعمها من قبل مؤسسات الدولة يعد خطوة نحو تعزيز فرص التعايش السلمي في العراق حيث تؤدي هذه المنظمات دوراً اساسيا في نشر ثقافه السلم بين اطياف الشعب العراقي كما ان التداول السلمي للسلطة يعد اهم ضمانة سياسية لتعزيز التعايش في العراق بما لهذه العملية من انعكاسات ايجابية على المجتمع لان الصراعات السياسية تنعكس على المجتمع(القادري واخرون ٢٠١٧، ٧٣) .

ويتمتع العراق بتنوع في القوميات والاديان والطوائف وكذلك العشائرية والقبلية ويمثل هذا التنوع احد اهم التحديات التي تواجه بناء الدولة إذ ان على الاحزاب والجماعات السياسية ان تأخذ بنظر الاعتبار هذه التعددية التي تمثل سمة المجتمع العراقي وان يكون تمثيل الاحزاب في النظام السياسي لتعزيز الوحدة والمشتركات الوطنية بعيداً عن زيادة الفرقة والتشقق والتشظي (الربيعي ٢٠٠٧، ٩٢) .

وهذا التنوع الفسيفسائي الذي يتميز به العراق لطالما كان ولازال هو مثال للتعايش السلمي على الرغم من الطواهر السلبية التي اثرت عليه في مدة معينة ولظروف خاصة انبثقت من خلال الاحتلال وما صاحبها من سوء ادارة من قبل السلطات الحاكمة إذ ان ظاهرة التنوع في العراق تمثل ظاهرة صحية وتعبر عن الثقافة والابداع العراقي وإذ ما توحدت في اطار هوية وطنية غالبة على الهويات الفرعية ستكون عامل قوة وتطور كبير للدولة العراقية(علوان ٢٠١٧، ٢٤٥) .

وعلى الرغم من إن التغيير السياسي في العراق احدث تحول من النظام المستبد الدكتاتوري نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية السياسية والديمقراطية التي انبثقت من دستور ٢٠٠٥ وفسح المجال امام الحريات الا ان المحاصصة قد ادخلت البلاد في نفق مظلم لازال العراق يعاني من اثاره لاسيما المحاصصة التي نجم عنها حالة من عدم الاستقرار السياسي(محمد ٢٠١٤، ٣٩) .

لقد مثل التحول الثقافي والاجتماعي بعد العام ٢٠٠٣م ترسيخ واضح للقيم الفرعية والهويات المتعددة تناسقاً وانسجاماً مع طبيعة التعددية الحزبية والتنوع السياسي الذي افرزه النظام السياسي الا ان هذه الثقافات لم تكن بالشكل الذي يساهم في تعزيز قيم الوطنية مما اوجد نظام اجتماعي قلق يعاني من التشظي الاجتماعي ويدعم افكار الجماعات على حساب الوحدة والتماسك الوطني كما ان مصدر الوعي بالمواطنة يتأتى من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن من خلال تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية وان ازمة المواطنة تشكل عاملاً مهماً من عوامل تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية وذلك لان الجهود التي يمكن ان تبذل لتجاوز الازمة تهدف الى تكوين وتقوية البنية السياسية والاجتماعية، فالتعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية، وانما هناك من حاول استخدام هذا النسيج الاجتماعي لغرض تحقيق مكاسب سياسية او اجتماعية من خلال اثارة الفتن الطائفية والقتل على الهوية والتهجير وغيرها من الاساليب التي ادرك ابناء الشعب العراقي خطورتها، لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق ان يؤمن بالتعددية في جميع المجالات من اجل الحفاظ على الحقوق والحريات لكل فرد والتي تشكل بدورها الاساس في بناء المواطنة ، إن القيم الاجتماعية في العراق قد تأثرت بشكل كبير بعد الحروب العديدة التي مر فيها العراق مما اثرت سلباً على القيم والسلوكيات الاجتماعية من ثم عززت من حالة التفكك الاجتماعي فالظروف الصعبة التي عانى ولايزال يعاني منها الشعب العراقي قد القت بظلالها على السلم والاستقرار المجتمعي مما ولد حالة من الارباك الاجتماعي والعديد من الامراض النفسية والجسدية فضلاً عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة وما يرتبط بها من ازمات عمقت من المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي(البياتي ٢٠١٤، ١٣٩) .

لقد تعرضت الكثير من الاقليات الى الظلم والاضطهاد والتغييب على ايدي التنظيمات الارهابية باجتياح مناطقهم وتكفيرهم جميعا ونهب ممتلكاتهم وانزال عقوبات وحشية بهم من قتل وسبي وتدمير وسلب واختطاف واجبار على تغيير الانتماءات الدينية ، ان كل ذلك هي جرائم غير مسبوقة تعرضت لها المكونات

العراقية وتركت اثار مدمرة على واقعها حيث تسبب ذلك بما يعرف بالتهجير والنزوح القسري وقد تحول اغلب سكان الاقليات الى لاجئين على امتداد خريطة العراق او في خارج البلاد .

المحور الثاني: تعزيز التعايش السلمي في العراق ما بعد هزيمة التنظيمات الارهابية (داعش):

تعد المجتمعات المتصفة بالتعددية العرقية والأثنية والدينية كالعراق بمثابة أكثر المجتمعات المحتاجة إلى تحقيق مبادئ التعايش السلمي وبِناء السلام بعد هزيمة ما يسمى بتنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧ لما يحققه من مزايا وإيجابيات لها أثرها الجيد على عامة المجتمع ولتحقيق التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق يحتاج من ضمن ما يحتاجه إلى إدراك تأثيرات عدد من العوامل المؤثرة على تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام ومواجهة التطرف ويأتي في مُقدِمتها العوامل السياسية والقانونية منها على سبيل المثال: تعزيز الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة ونبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الإرهاب وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية وإشاعة ثقافة عدم التمييز واحترام القانون وحل بعض المشاكل الدستورية المتعلقة في مسألة الفيدرالية لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقق من فرضية مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين التعايش السلمي وبِناء السلام ومواجهة التطرف وبين عدد من العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي وان تعزيز العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي قد تؤثر بشكل ايجابي على التعايش السلمي وبِناء السلام مما قد يسهم مستقبلا في تعزيز اللحمة الوطنية واستقرار المجتمع العراقي .وابرز هذه العوامل هي الاتي :-

اولاً: أشاعة ثقافة التسامح: ويتم ذلك من خلال استيعاب كل المكونات الاجتماعية في بنى الدولة ومؤسساتها لتحقيق الترابط والانسجام بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية التي تتجسد في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويصبح الانتماء للوطن في المحصلة قائماً على أساس شعور مكونات المجتمع بأن هوياتها مجسدة في الهوية الوطنية التي تمثل الشعب والوطن والدولة(الزبيدي ٢٠٠٧، ٧٥) . إن فاعلية النظام السياسي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية والمشاركات السياسية إذ ان مناخ الديمقراطية والحقوق السياسية يعزز من الرغبة لدى أفراد المجتمع للقيام بالمساهمة في عملية التنمية وتحمل المسؤولية لإحداث التقدم المنشود وأيضاً اشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع وبما يحقق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في المجتمع واحد اهم ركائز العمل الديمقراطي(علاوي ٢٠٢٠، ٤٠- ٤١) .

ثانياً: الاستيعاب المؤسساتي: إن عملية البناء المؤسساتي تتطلب القيام بالعديد من الخطط والاستراتيجيات من اجل ضمان تحقيق اعلى مستوى من التجانس والانسجام من اجل الوصول الى اهداف عملية البناء المؤسساتي وتأسيس بنية متجانسة سياسياً من خلال الدولة ، واجتماعياً بتوحد كل المكونات والعمل على توعية الجمهور بأهمية الانتماء الوطني لبناء دولة حديثة(المسلمي ٢٠٠٧، ٨٠) .فالتنوع الثقافي ضرورة إنسانية وفكرية وأخلاقية تفضي إلى التعايش السلمي وبناء إنسان يحترم القيم وحرية التعبير والرأي بهدف قيام مؤسسات عصرية ومجتمع متحضر قائم على التسامح وتبادل الأفكار لذلك فان التحول المرحلي للواقع السياسي أدى إلى تحدي الصحافة ومنها نشير إلى الإعلام في كيفية الإسهام بعملية ترميم التصدعات ومواجهة التباينات الأيديولوجية والثقافات السائدة(السامر و دهيرب ٢٠١٧، ١٣) ،إذ ان البناء المؤسساتي الرصين الذي يقوم على اشراك اغلب مكونات التنظيم الاجتماعي على اساس الكفاءة والنزاهة وعدم توظيف الاختلاف والتنوع وتسويقه من خلال وسائل الإعلام المختلفة باتجاهاتها الأيديولوجية بما يؤدي إلى الخلاف والانقسام وتالياً إلى صراع مجتمعي وسياسي ، والعمل على ايجاد قواعد العمل المشترك لضمان تحقيق الاستقرار المؤسساتي(الجبوري ٢٠١٢، ١٢١) .

ثالثاً: تعزيز الحوار الوطني: الحوار هو أحد المعطيات الأساسية للوجود الإنساني إذ نجد الحوار الديني والحوار الحضاري وهناك الحوار الديني التربوي والحوار الثقافي وكل هذه الأنواع تحتاج تعاملاً مع الآخر المختلف فكرياً أو اجتماعيًا أو دينيًا وهو السبيل الوحيد الذي من خلاله يتم الاتِّصال بين الأفراد والجماعات والشعوب والدول ومن خلاله تتقدم الحضارات الإنسانية. والحوار له أهمية بالغة في إيضاح الصورة الحقيقية التي تقبع في فكر الطرف الآخر خاصة ذلك الحوار العلمي الهادف الذي يتجرد في المحاورون من التعصب

والتطرف كذلك يُعَد الحوار الخطوة الأولى والأساسية في بناء السلام وترسيخ التعايش السلمي في المجتمع العراقي ولاسيَّما والمجتمعات عموماً، ويعرف السلام بأنَّه غياب الاضطرابات وأعمال العُنف، والحروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية وذلك لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو عرقية كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام ويعرف التعايش السلمي بأنَّه الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي والديني والفكري بين الأفراد بما يحقق إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوقهم وحرياتهم.

رابعاً: ترسخ الثقافات الوطنية: تعد الوحدة الوطنية أساس بناء الدولة وتقدمها وتطوها في كافة المجالات فمن الضروري قياس الانسجام بين الطبقات في المجتمع ومن المتفق عليه أن النظام السياسي هو المسؤول والقائم على الوحدة ومن خلال العلاقة التي بنيت بين القطاعات ومجتمعها وأن الديمقراطية في السياسة هي مرجع للوحدة الوطنية إذا تحققت الديمقراطية في شكلها الأولي فإن الوحدة الوطنية ستتحقق (محمد والحسيني ، ٥٠٦) ، وقد سعت العديد من الدول الى ترسيخ ثقافة السلام وتفعيل اليات التعايش في المجتمع ونبذ الكراهية والتعصب عبر دور المؤسسات التربوية والتعليمية بكل مستوياتها من اجل احترام التنوع وتضمين ذلك في المقررات والمناهج الدراسية وتجريم خطاب الكراهية والتعصب بكل اشكاله بما من شانه المساس بكرامة الانسان في المجتمع المتعدد(الرزاق ٢٠١٠، ١٢٣) .

خامساً: آليات تعزيز دور القضاء: وتؤدي السلطة القضائية على اختلاف انواعها وانظمة الحكم دوراً مهماً في تفسير السياسة العامة سواء من خلال ممارسة دورها الرقابي أم من خلال او من خلال مراجعة النصوص وتعديلها او تقديم المشورة(اندرسون ٢٠١٧، ٦١) ، ويتباين دور السلطة القضائية من نظام سياسي لآخر فالنظم السياسية للدولة النامية تتميز تصدر السلطة التنفيذية وهيمنتها فضلاً عن طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يجعل من السلطة القضائية ذات دور محدد ومحفوف بالضغوطات(الحديثي والخفاجي ٢٠٠٦، ١٩) ، ويمثل سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة إذ يؤدي القضاء العادل الدور الكبير في ارسال الاشارات الايجابية وترسيخ قيم التعايش السلمي والأمن عبر الاطمئنان بأن وجود قانون وقضاء قادر على حماية حقوق الافراد وضمان تحقيق العدالة والقدرة على تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف(معزب ٢٠٢٠، ٢٨) ، ويشير دستور كل دولة الى السلطة القضائية المخولة في البت في القضايا السياسية كما هو الحال في الدستور العراقي في الفرع الثاني المادة (٩٣): تختص المحكمة الاتحادية بما يأتي((اولاً: الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة ، ثانياً: تفسير نصوص الدستور، ثالثاً: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات الصادرة عن السلطة الاتحادية))، وكذلك المادة (٩٤) اشارت الى:(قرارات المحكمة الاتحادية باتة وملزمة للسلطات كافة) (دستور العراقي الصادر لعام ٢٠٠٥) .

إن تحقيق العدالة والمساواة للأقليات الاجتماعية في العراق يتطلب الاتي :

١- القضاء على المحاصصة والقومية والتي تلغي قاعدة التمييز بين ابناء العراق من خلال الذهاب الى صناديق الانتخابات .
٢- اعادة النظر ببعض بنود الدستور لتحقيق العدالة المجتمعية وحماية حقوق الانسان.
٣- ايقاف عمليات التغير الديمغرافي لمناطق الاقليات.
٤- العمل على تفعيل استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق استراتيجية الامن الوطني الشامل.
٥- العمل على تحسين اوضاع النازحين واعادتهم الى مناطقهم مع اعادة اعمار البنية التحتية.
٦- اعطائهم شعور بأنهم السكان الاصليين وان هذه هي ارض الاجداد من الصعب مغادرتها.
٧- تحقيق المشاركة العادلة لأبناء الاقليات في مؤسسات الدولة العامة بما يتناسب والكفاءة والقدرة وضمان تمتعهم بحقوقهم السياسية.

وهنا لابد من الاشارة الى زيارة الحبر الاعظم للفاتيكان البابا فرنسيس الى العراق كانت من الاهمية لبعث رسالة مضمونها التعايش السلمي ونبذ خطاب التطرف والكراهية بين مكونات الشعب العراقي وان يكون الحاكم في هذه العلاقة الدستور.

المحور الثالث: السياسات الحكومية لتعزيز التعايش السلمي ومواجهة التطرف

اتخذت المؤسسات الحكومية في العراق مابعد داعش (الإرهابي) العديد من السياسات لمواجهة وتصدي لأي عمل من شانه ان يؤدي الى اثارة الكراهية والتمييز والعنصرية والطائفية في المجتمع العراقي للمحافظة قدر الإمكان على الوحدة الوطنية والنسيج المجتمعي ضمانا للاستقرار السياسي والامن الوطني للعراق وان السياسات الحكومية العامة هي وظيفة لا يمكن ان تتخلى عنها الانظمة السياسية على اختلاف اشكالها وانواعها. اما بالنسبة لسياسة التعايش السلمي فقد ثبت ان اشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل شاق وطويل، وانه كلما كانت الصراعات والحروب طويلة كلما كانت اكثر تعقيداً، والامر اللافت ان مفهوم التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي شبه غائب، إن التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي يتسم بالهشاشة ، وعرضة للتهديد والانهيار في أية لحظة ، فهذا المجتمع المأزوم في علاقاته الاجتماعية بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مفردة التعايش وترسيخها من خلال ممارسة الديمقراطية في العراق بالشكل الذي يكفل الحقوق والواجبات للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين مكونات هذا المجتمع بالشكل الذي يشعرهم بأنهم مواطنين في الدولة .

وقد اتبعت الحكومات العديد من السياسات تجاه هذه المشكلة وعلى كافة الأصعدة ونوجزها بالتالي ومنها:

- **على صعيد السياسة الاجتماعية :** تعد عملية رسم واعداد سياسات عامة على الصعيد المجتمعي مهمة وحيوية اذ تؤدي الى تحقيق الاندماج المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن اجل ذلك فان هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي عملت الحكومة على تحقيقها وتتمثل ابرز تلك السياسات في السعي نحو تحقيق الاندماج المجتمعي فضلا عن تعزيز قيم المواطنة اذ ان مهمة الاندماج المجتمعي هو صهر وربط كافة الجماعات بمختلف الوانها ومسمياتها في المجتمع عن طريق إيجاد نوع من الاتفاق حول المشتركات بين هذه الجماعات والابتعاد عن المختلفات وهذا الهدف يمكن تحقيقه خلال إقامة سلطة قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القانون في الدولة وفرضه على الجميع دون استثناء(علاء الدين ٢٠١٣، ٢٩٢) ، فضلا عن ذلك فان تعزيز قيم المواطنة في المجتمع تتمثل بتعزيز صلة الانتماء بين المواطن والدولة وتحويلها من رابطة ذات طابع شكلي الى صلة فاعلة بينها خلال زرع قيم الحرص والالتزام وتحمل المسؤولية وهذا كله يستلزم تعزيز الوعي السياسي لدى افراد المجتمع وادراكهم لحقوقهم وواجباتهم عبر قيم المواطنة في المجتمع والتي تعزز الانتماء وتقوي العلاقة بين المجتمع والدولة ، اذ ان بلورة الوعي السياسي في المجتمع يساعد على أداء دورهم بشكل اكثر تأثيرا في الممارسات السياسية كالانتخابات والعمل في النقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني(الحسيني ٢٠٠٨، ١٣٣) .
- **على صعيد السياسة الحكومية الإعلامية:** تعد وسائل الاعلام سلاح ذو حدين كونها المؤثر الرئيسي من جهة ويستوجب الحذر عند استخدامها من جهة أخرى وهي تمثل أحد اهم أدوات التغيير في المجتمع وتتخذ الحكومات العديد من الاجراءات على الصعيد الإعلامي لتعزيز التعايش السلمي والتفاهم المتبادل بين الأفراد والمجتمعات. وتتمثل هذه الإجراءات بالتوعية والتثقيف خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف للمجتمع حول أهمية التعايش السلمي والتفاهم المتبادل وإنشاء برامج تلفزيونية وإذاعية تعزز القيم السلمية وتسلط الضوء على القضايا الاجتماعية والسياسية(بن هلال ٢٠١٣، ٣٢) .وتعد البرامج التلفزيونية أداة قوية لتعزيز التعايش السلمي والتفاهم المتبادل بين الأفراد والمجتمعات اذ يمكن أن تؤدي هذه البرامج دورًا مهمًا في نشر القيم السلمية والترويج للسلام والتعايش خلال التركيز على قضايا التعايش السلمي وكيفية حل النزاعات بطرق سلمية. مثل هذه البرامج يمكن أن تكون مؤثرة جدًا في تغيير الأفكار والمواقف، وكذلك تنظيم برامج حوارية تستضيف خبراء في مجال التعايش السلمي، وقادة دينيين ومجتمعيين لمناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والتعايش. اذ يمكن أن تؤدي هذه البرامج دورًا كبيرًا في نشر القيم السلمية وتعزيز التفاهم بين مختلف الفئات المجتمعية فضلا عن ذلك اتخذت السياسة الإعلامية العديد من الإجراءات والسياسات لمواجهة خطاب الكراهية

والعنف ومحاولة تعزيز اللحمة الوطنية والتماسك المجتمعي وتمثلت هذه الإجراءات بتعزيز دور الهيئات الإعلامية المستقلة خلال تقديم الموارد والدعم الكافي لتنفيذ مهمتها بشكل فعال كذلك اتخذت سياسة التوعية والتثقيف الإعلامي خلال التركيز على التوعية والتثقيف لفئات المجتمع المختلفة وقيامها بتنظيم حملات إعلامية وبرامج تلفزيونية واذاعية سلطت الضوء على أهمية التعايش السلمي وتعزيز القيم الإيجابية والتركيز المقاربات والقيم المشتركة بين مكونات المجتمع (عبد الحميد ٢٠١٠، ٣٠٢)

- **اما على صعيد الإجراءات الحكومية للسياسة التعليمية:** فقد ركزت المؤسسات التربوية والتعليمية على نشر الخطاب السلمي ونبذ الكراهية والعنف خلال المناهج الدراسة اذ تؤدي المؤسسات التعليمية دورًا حيويًا في نشر الخطاب السلمي وتعزيز التفاهم المتبادل بين الأفراد والمجتمعات وتعمل هذه المؤسسات من خلال دمج القيم السلمية في المناهج الدراسية التي تتضمن قيم التسامح والاحترام والتفاهم في جميع المناهج الدراسية بدءًا من التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم العالي. وكذلك تضمين مواد خاصة عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحل النزاعات بطرق سلمية فضلا عن تعزيز البيئة التعليمية الشاملة بالتركيز على خلق بيئة مدرسية أو جامعية شاملة تعزز من احترام التنوع وتعمل على دمج جميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم معتمدة مناهج تعليمية متعددة الثقافات قائمة على اساس تطوير مناهج تعليمية تعكس التنوع الثقافي والديني للمجتمع وتعزز من التفاهم المتبادل وغرس ثقافة التسامح والعمل على تنمية القدرات الفكرية والثقافية للطلبة فضلا عن تركيز السياسات الحكومية في هذا الجانب على تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في الجامعات والمؤسسات التعليمية خلال اعداد الخطط لمتابعة خطاب الكراهية والعمل على تقديم معالجات للحد منه (صديق ٢٠١٧ ، ١١٥) **اما السياسات والإجراءات الحكومية على صعيد المؤسسة الدينية :** تؤدي المؤسسات الدينية دورًا هامًا في تعزيز التعايش السلمي والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات اذ يمكن للمؤسسات الدينية أن تعمل كجسور للتواصل والتفاهم وتشجيع القيم الإنسانية والأخلاقية ويتمثل هذا الدور في نشر القيم الإنسانية اذ تركز المؤسسات الدينية على تعليم القيم الإنسانية مثل التسامح والحب والسلام وتساعد في غرس هذه القيم في نفوس المواطنين كذلك يمكن أن تؤدي المؤسسات الدينية دورًا في تعزيز التربية الأخلاقية وتوجيه الأفراد نحو السلوك الصحيح والعيش بسلام مع الآخرين (ابو زيد ٢٠١٥، ٤٣) اذ تقوم العديد من المؤسسات الدينية بتنظيم منتديات ولقاءات تجمع بين قادة الأديان المختلفة لمناقشة القضايا المشتركة وتعزيز التفاهم المتبادل وحل النزاعات بين الأفراد وتقديم حلول تستند إلى القيم الدينية والأخلاقية لتشجيع المصالحة بين الأطراف المتنازعة والعمل على إعادة بناء العلاقات السلمية باستخدام الخطاب الديني لنشر الوعي حول أهمية التعايش السلمي واحترام الآخرين وقد أدت دورا مهما في ترسيخ ثقافة التعايش السلمي خلال نشر خطاب الاعتدال والحوار الفكري وتقبل الاخر المختلف فكريا، اذ عملت المؤسسات الحكومية الدينية باستمرار على متابعة ومراجعة الخطابات الدينية على المنابر والتي تعد عامل أساس في تكوين الثقافة المجتمعية وكذلك التأكيد على رجال الدين بعدم الترويج الى أفكار متطرفة والعمل على إقامة دورات تدريبية ومحاضرات لخطباء المنابر من قبل أجهزة الامن الوطني وهذه الإجراءات أدت تبني حوار متسامح يقضي على الأفكار العنصرية ويشجع المسؤولية الفردية والمجتمعية على رفع مستوى الوعي بخطورة التمييز والتعصب والتشديد على رفض خطاب العنصرية والكراهية الذي يؤدي الى التمييز والتعصب بين الأشخاص المختلفين ثقافيا لذلك ساعدت المؤسسة الدينية على توجيه الافراد نحو قبول الاخر والتسامح وتبني القيم الإنسانية ورفض كل أنواع التمييز وتشجيع الحوار المعتدل والتفاهم من اجل التعايش والسلام(الخفاجي ٢٠١٥، ٧٦). **دور المؤسسات التشريعية والقانونية :** لقد أدت المؤسسات التشريعية دورا مهما في تبني سياسات التعايش السلمي ومواجهة التطرف خلال تبني العديد من التشريعات والقوانين فلقد تناول الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ خطاب الكراهية خلال نص المادة (٧/*أولا*) (يمنع أي جهة او ممارسة تلجا الى العنصرية او عدم الولاء او التطهير الطائفي او تحرض عليها او تمجدها او تبررها ،

وكذلك تكفل المادة (٤٢) للجميع حرية الفكر والضمير والمعتقد وتؤكد المادة (١/ ٤٣) على ان معتنقي كل دين او طائفة احرار في ممارسة شعائرهم الدينية (الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥).وكانت ابرز الإجراءات هو قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ والذي كان له دور كبير في تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة (تنظيم داعش الإرهابي). وكانت من ابرز الإجراءات الحكومية لمواجهة تأثير التنظيمات الإرهابية هو قانون الناجيات الايزيديات إقرار قانون الناجيات الإيزيديات في العام ٢٠٢١ في إطار العمل لتقديم الدعم المالي وأشكال أخرى من التعويضات للناجين ويشمل مرتباً شهرياً وقطعة أرض وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الجسدية والنفسية وغير ذلك ويمكن للناجيات والناجين الذين يُقيمون في العراق التقدم للحصول على التعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات من خلال تقديم طلب تسجيل عبر البوابة الإلكترونية للمديرية أو عن طريق تحديد موعد لقاء شخصي في المكتب الرئيسي للمديرية في الموصل أو أي من مواقع مكاتب المديرية الفرعية وتقديم طلب التسجيل خلال الاجتماع مع كادر المديرية(الحسيني ٢٠٢٢، ٧٨) ويمثل قانون الناجيات الايزيديات مبادرة مهمة اذ حقق الكثير من النجاحات كونه مثل أداة لأنصاف المجتمع الايزيدي ورد اعتبار لكرامة الضحايا الناجيات وهذا الامر طبيعي اذ ان للنساء الايزيديات من ضحايا(تنظيم داعش الإرهابي) وضع خاص اذ تعرضن الى سلسلة من الإجراءات المنافية لحقوق الانسان وللقيم الإنسانية خلال الخطف الاجباري او محاولة اسلمتهن بالقوة والتعذيب والاعتداء عليهن بمختلف الأساليب وبيعهن بسوق النخاسة كجوارى واخذهن كسبايا وعتق رقاب واصبحن أداة من أدوات إبادة المجتمع الايزيدي وهذه الأمور لم تحصل مع المكونات الأخرى رغم ما عانته باقي نساء المكونات وهذا ما يفرض وضعا خاصا للنساء الايزيديات ،وعليه عملت الحكومة من خلال المديرية العامة لشؤون الناجيات بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة من اجل تعزيز قدراتها لأجل تطبيق وتنفيذ قانون الناجيات الايزيديات خلال بناء القدرات والإرشاد التقني وتقديم المساعدات المالية والمعنوية لهن والعمل على خلق التواصل ما بين الناجيات والمجتمعات المتضررة وعامة الناس وهذا كله كان بتنسيق الحكومة من خلال مديرية الناجيات مع الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية ضد العنف في مجتمعات ما بعد النزاع .وعملت الحكومة جاهدة من اجل تفعيل قانون الايزيديات رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ وبذلت ولا تزال جهودا حثيثة من اجل البحث عن المختطفين من الرجال والنساء والأطفال الايزيدين والذي لايزال مصيرهم مجهولا بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل العراق وخارجه وذوي ضحايا الإرهاب والعمل على معالجة أوضاعهم ومنح الاستحقاقات اللازمة التي تساعد على إعادة دمجهم في المجتمع (المعموري ٢٠٢٢، ٥٣)

الخاتمة :

وعليه تعد المؤسسات الحكومية من أهم الركائز في بناء وتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات فمن خلال تفعيل القوانين والتشريعات التي تدعم الحقوق والحريات، وتطبيق سياسات شاملة تهدف إلى نشر ثقافة الحوار والتسامح يمكن ان تؤدي هذه المؤسسات دورًا جوهريًا في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي كما أن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتقديم الخدمات بكفاءة يعدّ من العوامل الأساسية التي تسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة مما يعزز من وحدة المجتمع وتماسكه.

الاستنتاجات:

١. ضرورة وضع وتنفيذ تشريعات وسياسات تعزز من قيم التعايش والتسامح وتُجرّم أي شكل من أشكال التمييز والعنف.
٢. تعزيز دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر قيم التعايش السلمي من خلال برامج تعليمية وإعلامية موجهة تهدف إلى توعية المجتمع بأهمية الحوار والتفاهم.

٣. تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل المشترك في مبادرات تدعم التعايش السلمي وتحقق التنمية المستدامة.
٤. ضرورة إدارة التنوع الثقافي والديني والعرقي بحكمة وتقديم الفرص المتكافئة للجميع، مما يسهم في بناء مجتمع متجانس ومتعدد الثقافات.
٥. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الفجوة الاجتماعية، حيث يسهم الاستقرار الاقتصادي في تخفيف التوترات الاجتماعية والنزاعات.
٦. إطلاق مبادرات للحوار الوطني بمشاركة جميع أطياف المجتمع للوصول إلى حلول توافقية تضمن التعايش السلمي والاستقرار.

اذ من خلال التزام المؤسسات الحكومية بهذه الاستراتيجيات، يمكن تحقيق بيئة داعمة للتعايش السلمي تتسم بالأمان والازدهار لكافة أفراد المجتمع. إن تعزيز التعايش السلمي ليس فقط مسؤولية الحكومات، بل هو جهد مشترك يتطلب تضافر الجهود من جميع الجهات لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

المصادر باللغة العربية

١. ابو زيد ، احمد محمد .٢٠١٥. *"تعزيز التعايش السلمي عبر الحوار الديني"* . ط ١. جامعة الدول العربية .القاهرة .
٢. البياتي ، فراس عباس فاضل .٢٠١٤. *" الحروب والسكان دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في سكان العراق "* . دار غيداء للنشر والتوزيع . عمان .
٣. الجبوري، سحر خليفة سالم.٢٠١٢. *" تنمية القدرات الادارية للمؤسسات الاعلامية"* . دار المدى . بيروت .
٤. الحديثي، مها عبداللطيف و محمد عدنان الخفاجي .٢٠٠٦. *"النظام السياسي والسياسة العامة دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية"* . مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية .
٥. الحسيني، محمد علي .٢٠٢٢. دراسة حول قانون الناجيات الايزيديات في العراق . *مجلة العلوم القانونية* . المجلد ١٢. العدد ١ .
٦. الحسيني، مهند علي.٢٠٠٨. سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق . *المجلة السياسية والدولية*. العدد(٩) . كلية العلوم السياسية . المستنصرية .
٧. الخفاجي. علي محمد . ٢٠١٥. دور المؤسسات الدينية في تعزيز السلام والتعايش السلمي في العراق . *مجلة الدراسات الإسلامية* . المجلد ١٥ . العدد ١ . بغداد .
٨. الربيعي، علي حسن .٢٠٠٧. تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهوية ومأزق المحاصصة الطائفية . *مجلة المستقبل العربي* . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .
٩. الزبيدي ، حسن لطيف .٢٠٠٧. موسوعة الأحزاب السياسية. مؤسسة المعارف.
١٠. السامر و دهيرب، عبدالسلام احمد و عدنان سمير .٢٠١٧. تنوع الثقافات والأيديولوجيات في المجتمع وأثره في بنية الصحافة العراقية. *مجلة الباحث الإعلامي*. كلية الاعلام . جامعة بغداد. العدد ٣٨.
١١. القادري ،ابراهيم واخرون .٢٠١٧." *دور المثقف في التحولات التاريخية"* . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت .
١٢. المسلمي، ابراهيم عبدالله .٢٠٠٧." *العالم والمجتمع* ". دار الفكر العربي . القاهرة .
١٣. المعموري، احمد عبدالوهاب .٢٠٢٢. تأثير قانون الناجيات الايزيديات على حقوق الانسان . المجلد ١٥ . العدد٢. بغداد .

١٤. اندرسون، جيمس .٢٠١٧. "*صنع السياسات العامة*" . ترجمه : عامر الكبيسي . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة . عمان .
١٥. بن هلال، محمد .٢٠١٣. "*الاعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية*" . مجموعة باحثين ، الاعلام وتشكيل الراي العام وصناعة القيم ، ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
١٦. صديق، كمال محمد.٢٠١٧. التعايش السلمي وحق العودة . *مجلة النهرين* –مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية – جمهورية العراق –مجلس الامن الوطني . العدد ٣.
١٧. عبد الرزاق، صلاح .٢٠١٠. "*المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية*" . منتدى المعارف . بيروت .
١٨. علاء الدين، اسراء .٢٠١٣. النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الازمات السياسية والاجتماعية في النظام السيايسي العراقي . اعمال المؤتمر السنوي الرابع .*جامعة السليمانية* . العلوم السياسية .
١٩. علاوي ، ستار جبار.٢٠٢٠. الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في البرامج السياسية) . *مجلة الدراسات الدولية* . العدد ٨٠ .
٢٠. علوان، ابتسام حاتم و دينا محمد جبر.٢٠١٧. بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية . *المجلة السياسية والدولية* . كلية العلوم السياسية . الجامعة المستنصرية . العد ٣٥ – ٣٦ .
٢١. محمد ،عفراء رياض و سيف حيدر الحسيني. طبيعة النظام السياسي العراقي واثره على الوحدة الوطنية وفق دستور ٢٠٠٥. *مجلة كلية التربية*. جامعة واسط. العدد ٤٠ .
٢٢. محمد، أنور عادل .٢٠١٤." *تقييم الالتزام الامريكي باتفاقية الاطار الاستراتيجي أزمة الموصل انموذجا*" . مركز بلادي للبحوث والدراسات الاستراتيجية . العدد٨ . بغداد .
٢٣. معزب، عادل جارالله .٢٠٢٠. "*الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية*" . المركز الديمقراطي العربي . المانيا .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abu Zaid, Ahmed Mohammed. 2015. "Promoting peaceful coexistence through religious dialogue". 1st ed. League of Arab States. Cairo.
2. Al-Bayati, Firas Abbas Fadel. 2014. "Wars and population: an analytical study of the dimensions of war in the population of Iraq". Dar Ghaida for Publishing and Distribution. Amman.
3. Al-Jubouri, Sahar Khalifa Salem. 2012. "Developing the administrative capabilities of media institutions". Dar Al-Mada. Beirut.
4. Al-Hadith, Maha Abdul Latif and Muhammad Adnan Al-Khafaji. 2006. "The political system and public policy: a study of the role of official and unofficial institutions in making public policy in developed and developing countries". Al-Furat Center for Development and Strategic Studies.
5. Al-Husseini, Muhammad Ali. 2022. A study on the law of Yazidi survivors in Iraq. Journal of Legal Sciences. Volume 12. Issue 1.

6. Al-Hussaini, Muhannad Ali. 2008. Policies of Building National Awareness and the Democratic Experience in Iraq. Political and International Magazine. Issue (9). College of Political Science. Al-Mustansiriya.
7. Al-Khafaji, Ali Muhammad. 2015. The Role of Religious Institutions in Promoting Peace and Peaceful Coexistence in Iraq. Journal of Islamic Studies. Volume 15. Issue 1. Baghdad.
8. Al-Rubaie, Ali Hassan. 2007. Challenges of Building the Iraqi State: Identity Conflict and the Dilemma of Sectarian Quotas. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
9. Al-Zubaidi, Hassan Latif. 2007. Encyclopedia of Political Parties. Al-Maaref Foundation.
10. Al-Samar and Dahrib, Abdul Salam Ahmed and Adnan Samir. 2017. Diversity of Cultures and Ideologies in Society and Its Impact on the Structure of the Iraqi Press. Journal of the Media Researcher. College of Media. University of Baghdad. Issue 38.
11. Al-Qadri, Ibrahim and others. 2017. "The role of the intellectual in historical transformations". Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
12. Al-Muslimi, Ibrahim Abdullah. 2007. "The World and Society". Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.
13. Al-Maamouri, Ahmed Abdul-Wahhab. 2022. The impact of the Yazidi survivors law on human rights. Volume 15. Issue 2. Baghdad.
14. Anderson, James. 2017. "Making public policies". Translated by: Amer Al-Kubaisi. Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing. Amman.
15. Bin Hilal, Muhammad. 2013. "New media and the bet on developing political practice". A group of researchers, Media and the formation of public opinion and the manufacture of values, ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut.
16. Siddiq, Kamal Muhammad. 2017. Peaceful Coexistence and the Right of Return. Al-Nahrain Magazine - Al-Nahrain Center for Strategic Studies - Republic of Iraq - National Security Council. Issue 3.
17. Abdul Razzaq, Salah. 2010. "The Religious Authority in Iraq, Parliamentary Elections, and Strengthening National Unity". Knowledge Forum. Beirut.
18. Alaa El-Din, Israa. 2013. The Political System in Iraq after 2003: Political and Social Crises in the Iraqi Political System. Proceedings of the Fourth Annual Conference. University of Sulaymaniyah. Political Science.
19. Allawi, Sattar Jabbar. 2020. Iraqi Political Parties after 2003 (A Study in Political Programs). Journal of International Studies. Issue 80.
20. Alwan, Ibtisam Hatem and Dina Muhammad Jabr. 2017. Between the Problem of Identity and Belonging and the Stakes of National Unity. Political and International Journal. College of Political Science. Al-Mustansiriya University. Issue 35-36.

21. .Muhammad, Afra Riyadh and Saif Haider Al-Hussaini. The nature of the Iraqi political system and its impact on national unity according to the 2005 constitution. Journal of the College of Education. University of Wasit. Issue 40.
22. Muhammad, Anwar Adel. 2014. "Evaluating the American commitment to the strategic framework agreement, the Mosul crisis as a model". My country's center for research and strategic studies. Issue 8. Baghdad.
23. Muzab, Adel Jarallah. 2020. "Good governance and human development in Arab countries". Arab Democratic Center. Germany.